

المخبرات واما الاكل فلا يجب الامتناع منه ولكن اقول
ان نزيد دنا في جعل الفعل دلالة على نقل المالك فلا
يبطل ان لا يجعله دلالة على الاباحة فان امر الاباحه
اوسع وامر نقل المالك اضيق فكل مطعوع جوز فيه
بيع معا طانه فتسليم البايع اذن في الاكل يعلم ذلك
بقرينة الحال كاذن المجاهي في دخول الحمام واذن
البايع في الاطعام لم يريده المشتري فيترك منزلة ما
قال بحث لك ان تاكل هذا الطعام او تطعمه من
اردت فانه يحمل له ولو طرح وقال كل هذا الطعام ثم
اعلم لي عوضه حمل الاكل ولزمه الضمان بعد الاكل
هذا قياس الفقه عندي ولكنه بعد المعاطاء اكل
ملكه ومثلوه فعليه الضمان بعد الاكل وكل ذلك
في ذمته والتمن الذي سلمه ان كان مثل قيمته فقد
المستحق بمثل حقه فله ان يملكه مما عجز عن
مطالبة من عليه وان كان قادرا على المطالبة فانه
لا يملك ما يطوف من ملكه لان ربه لا يرضى بذلك
العين ان يرضها له دينه فعليه المراجعة واما ما
ها هنا فقد عرف بقربينة الحال عند التسليم فلا يعد
ان يجعل الفعل دلالة على الرضى بان يسوق له دينه
مما تسلم اليه فباخذة بحقه كمن اعطى الاكل الى
جانب البليغ اعمض لان ما اخذته تقويمه المالك

ليشرف

ليشرف فيه ولا يمكنه التملك الا اذا تلف عن طعام
في يد المشتري ثم ربما يفتقر الى استيفاء فعل
الملك ثم لا يكون قد تملكه بجره رضاه استفاضة من
الفعل دون العول فاما جانب المشتري للطعام وهو
لا يريد الا الاكل فينه فان ذلك مباح بالاباحة المفهومة
من قرينة الحال كمن يمايلهم من شأن هذا ان
الصنيف تضمن ما اتلفه وانما يسقط الضمان عنه
اذا تملك البايع ما اخذ من المشتري فيسقطا فكون
مما لقاخه دينه والمتملك عنه فهذا ما نواه في قلعه
المعاطاه على عمومها والعلم عند الله تعالى وهذه
احتمالات وظنون مردناها ولا يمكننا القبول الا
على هذه الظنون واما الورع فانه ينبغي ان يستعق قلبه
ويتيق مواضع الشبهة العقد الثاني عقد الربا وقد
حرمه الله وسد الامر فيه ويجب الاحتراز منه على
الصيل في المعاملين على الاطعمه اذ لا ربا الا في نقد
او طعام وعلى المصير في ان يجتر من النسيئة والفضل
اما النسيئة فلا يبيع شيئا من جواهر التقديس بشي
من التقديس الا يدا بيد وهو ان يجري التقابض في
المجلس وهذا احتراز من النسيئة وسلم الصيارف
الذهب اذ ادر الحرف وشهد الدنايز المصروف حرام
من حيث السما ومن حيث ان الغالب ان يجرى فيها